



جمعية الدعوة والإرشاد
نوعية الحالات بمراكز جرب
مسحة في وزارة الموارد البشرية (3133)
مسحة في الشؤون الإسلامية (1905/19)

لائحة الرقابة الداخلية

الموضوع: المشفوعات:

التاريخ: / / ١٤٤

maktabdawahjarab@gmail.com

0555979960

رقم حساب الجمعية بمراكز جرب
SA880004666608010075551



يتعين على مجلس الإدارة اعتماد نظام رقابة داخلية للجمعية لتقدير السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق أحكام قواعد الحكومة الخاصة بالجمعية التي تم اعتمادها من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والتقييد بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، وجيب أن يضمن هذا النظام اتباع معايير واضحة للمسؤولية في جميع المستويات التنفيذية في الجمعية، وأن عاملات الأطراف ذات العلاقة تتم وفقاً للأحكام والضوابط الخاصة بها. ويتمثل الرقابة الداخلية مجموعة من الإجراءات المكتوبة في شكل خطة محددة تهدف إلى تطوير موارد وممتلكات وأصول الجمعية من أي تصرفات غير مرغوب فيها وتحقيق دقة البيانات وتحقيق كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية بطريقة مثلثي في نطاق الالتزام بالسياسات والنظم والقانونين واللوائح التي حكم طبيعة العمل داخل الجمعية. وبناء عليه وبعد الاطلاع على نظام الجمعيات وتعديلاته وبعد الاطلاع على نظام حوكمة الجمعيات ولوائحه ، وبعد الاطلاع على نظام الجمعية الأساسي قرر مجلس إدارة الجمعية لما له من صلاحيات إصدار لائحة نظام الرقابة الداخلي .

المادة الأولى : تعريف الرقابة الداخلية :

يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها عبارة عن مجموعة من الخطط التنظيمية التي صممت من أجل الحافظة على أصول الجمعية والرقابة على استخدامها ، ومراجعة مدققة وتوثيق البيانات المحاسبية. وزيادة وتحفيز الكفاءة التشغيلية للجمعية ، ولجميع العاملين في الجمعية على إتباع والتقييد بسياستها، وتحسين هيكل التنظيمي و العمل على تحقيق أهداف الجمعية .

كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها نظام لضمان تحقيق أهداف الجمعية بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير موثوقة بها، والامتثال للقانونين واللوائح والسياسات . فالرقابة الداخلية مفهوم واسع، يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للجمعية .

المادة الثانية : أهداف الرقابة الداخلية :

أن الأهداف المراد تحقيقها من نظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي :

١ - التحكم في الجمعية : من أجل التحكم بالأنشطة المتعددة للجمعية و عوامل إنتاجها و في نفقاتها وتكليفها و عوائدها و مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه ، ينبغي عليها تحديد أهدافها، هيكلها، طرقها وإجراءاتها، من أجل الوصول والوقوف على معلومات ذات مصداقية عكس الوضعية الحقيقة هلا، و المساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

٢ - حماية الصول: من خلال التعاريف ندرك أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول الجمعية من خلال فرض حملة مادية وحماية محاسبية بجميع عناصر الأصول ، والتي تتمكن الجمعية من البقاء والحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذلك دفع عجلتها

الإنتاجية المساهمة الأصول الموجودة لتمكنها من تحقيق الأهداف المرسمة

الموضوع: / / ١٤٤٤هـ التاریخ: المنشفون:



٤- تشجيع العمل بكفاءة: إن أحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل الجمعية يمكن من ضمان الاستعمال الأحسن والكافء لموارد الجمعية، ومن تحقيق فعالية نشاطاتها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا.

٥- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية: إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي تطبيق أوامرها ألن جميع واحكام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للجمعية أهدافها المرسومة بوضوح إطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل للأوامر

المادة الثالثة : عناصر الرقابة الداخلية .

من خلال تعريف الرقابة الداخلية وأهدافها يمكن تحديد أهم العناصر التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية في الجمعية فيما يلي:

أولاً: الرقة المحاسبة:

تهدف الى اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات و مدى الاعتماد عليها . و تعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل للحاسب الآلي و اتباع طريقة القيد المزدوج و حفظ حسابات المراقبة المجالية وبيه موازين المراجعة الدورة و عمل التدقيق الدوري وغريها ، ومت تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية :

١. وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق وطبيعة نشاط الجمعية
 ٢. وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات الجمعية .
 ٣. وضع نظام سليم جرد أصول ومتلكات الجمعية وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها .
 ٤. وضع نظام لمراقبة وحماية الجمعية وأصولها ومتلكاتها ومتابعتها للتتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له ومن ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك .
 ٥. وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجالات محاسبة المسئولية عن أصول الجمعية مع نتائج الجرد الفعلى للأصول الموجودة حيازة الجمعية على أساس دوري، وتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة ومعلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة .
 ٦. وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري لتحقق من دقة ما مت تسجيله من بيانات الجمعية

.....الشّعارات:.....carabin.....

التاريخ: / / ٢٠١٤



٧. وضع نظام الاعتماد نتيجة الجرد و التسويات الجردية بداية الفترة من مسؤول واحد او اكثـر

ثانياً : الرقابة الإدارية :

وتحدّى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وإتباع السياسات المرسومة. ويستند إلى تحضير التقارير المالية والإدارة و الموارد التقديرية و الدراسات الإحصائية و تقارير النتائج و البرامج و التدريب وغري ذلك. وتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال الجوانب الآتية:

١. تحديد الأهداف العامة الرئيسية للجمعية وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام والتي ساعد تحقيق الأهداف العامة الرئيسية، مع وضع توظيف دقيق مثل هذه الأهداف حتى يسهل توظيفها

٢. وضع نظام لرقبة الخطة التنظيمية في الجمعية لضمان تحقيق ما جاء بها من إجراءات خطوات و التي تحقيق الأهداف الموضعة.

٣. وضع نظام لتقدير عناصر النشاط الجمعية على اختلاف أنواعها بشكل دوري بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية لصفة خاصة

٤. وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سالمة اتخاذها اما ال يتعارض مع مصالح الجمعية و ما يهدف إلى حقيقه من أهداف وما يصل إلي من نتائج او على أساس أن أي قرار ال يتخذ إلا بناء على أساس ومعايير معينة وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ هذا القرار.

ثالثاً : الضبط الداخلي :

ويشمل الخطة التنظيمية ومجمع وسائل التنسيق والإجراءات الهدفة إلى محاية أصول الجمعية من

الاختلاس و الضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي يف سبيل تحقيق أهدافه على تقييم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر شاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات و السلطات و المسؤوليات .

المادة الرابعة : مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية :

يشتمل أي نظام رقابي على مكونات أساسية ال بد من الاهتمام بها أو دراستها بعناية عند تصميم أو تنفيذ أي نظام رقابي، حيث يمكن الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية وتشتمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة على ما يلي :

أولاً : بيئة الرقابة : تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساساً لكل المعايير حيث أنها تعطي نظاماً وبيئة تؤثر على جودة الأنظمة الرقابية وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها أهمها:

١. نزاهة الإدارة والعاملين والقيم الأخلاقية التي يحافظون عليها .

التاريخ: / / ٤٤٩هـ المنشفوعات: الموضوع: المنشفوعات:



بواجباتهم إضافة إلى فهم أهمية تطوير تنظمة رقابة داخلية فعالة .

٣. فلسفة الادارة، وتعين نظرة الادارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها .
٤. اهليكل التنظيمي للجمعية الذي يحدد إطار لإدارة تخطيط وتوجيه ورقابة العمليات التي تحقق أهداف الجمعية .

٥. أسلوب إدارة الجمعية في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.

٦. السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها.

ثانياً : تقييم المخاطر: ٧. عالقة أصحاب المصلحة بالجمعية.

تفصح أنظمة الرقابة الداخلية اجمالاً لتقييم المخاطر التي تواجهها الجمعية سواء كانت من المؤيدات

الداخلية أو الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف يابنة واضحة للجمعية شرطاً أساسياً لتقدير المخاطر لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة و المرتبطة بتحقيق

الأهداف المحددة في خطط الأداء الطويلة الأجل ولحظة تحديد المخاطر فإنه من الضروري تحليلها للتعرف على آثارها وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها و الخطوات الواجب القيام بها.

ثالثاً : النشاطات الرقابية:

النشاطات الرقابية عبارة عن سياسات وإجراءات وآليات تدعم توجهات الادارة و تضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر، ومن أمثلة هذه النشاطات : المصادقات، التأكيدات، مراجعة الأداء والحفظ على إجراءات الأمن والحفاظ على السجلات بصفة عامة.

رابعاً : المعلومات والاتصالات :

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الادارة و إلى من يحتاجونها داخل الجمعية وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية و المسؤوليات الأخرى وحتى تستطيع الجمعية أن تعمل وترافق عملياتها وعلى أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها و الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية و الخارجية، أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعال عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس بشكل أدق إضافة إلى قيام الادارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون هلاً غير تحقيق الجمعية أهدافها علاوة على حاجة الادارة الفعالة لتنقية المعلومات الهامة لتحقيق أحسن اتصال مهم ومويق به ومستمر لهذه المعلومات.



خامساً: مراقبة النظام:

تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترات زمنية مأ، وتتضمن أن نتائج التدقيق و المراجعة الآخر مت معاجلتها مباشرة، وجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية، و يجب أن مثل أنظمة الرقابة الداخلية على سياسات و إجراءات لضمان أن نتائج التدقيق تتم شل سريع ووفق إطار زمني محدد.

المادة الخامسة: تأسيس وحدات أو إدارات مستقلة بالجمعية: □

تنشئ الجمعية – في سبيل تنفيذ نظام الرقابة الداخلية المعتمد – وحدات أو إدارات لتقييم وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية.

يجوز للجمعية الاستعانة جبهات خارجية لممارسة مهام و اختصاصات وحدات أو إدارات تقييم وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، وال خيل ذلك المسؤلية الجمعية عن تلك المهام والاختصاصات.

المادة السادسة: مهام وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية : □

تتولى وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية تقييم نظام الرقابة الداخلية والإشراف ع تطبيقه، والتحقق من مد التزام الجمعية وعاملاتها بالأنظمة واللوائح والتعليمات السارية وسياسات الجمعية وإجراءاتها.

المادة السابعة: تكون وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية : □

تتكون وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية من مراجع داخلي على الأقل توصي بتعيينه لجنة المراجعة تكون مسؤولاً أمامها. ويراعى في تكوين وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية و عملها ما يلي:

- أن تتوافق في العاملين بها الكفاءة والاستقلال والتدريب، وألا يكلفوا بأي أعمال آخر سو أعمال المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية.
- أن ترفع الوحدة أو الإدارية تقاريرها إلى لجنة المراجعة، وأن ترتبط بها وتكون مسؤولة أمامها.
- أن تحدد مكافآت مدير وحدة أو إدارة المراجعة بناء على اقتراح لجنة المراجعة وفقاً لسياسات الجمعية.
- أن تُمكِّن من الاطلاع على المعلومات والمستندات والوثائق والحصول عليها دون قيد.



المادة الثامنة : خطة المراجعة الداخلية:

تعمل وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية وفق خطة شاملة للمراجعة معتمدة من لجنة المراجعة، وتحدد هذه الخطة سنويًا. وجب مراجعة الأنشطة والعمليات الرئيسية سنويًا على الأقل.

المادة التاسعة: تقرير المراجعة الداخلية :

تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريراً مكتوباً عن أعمالها وتقدمه إلى مجلس الإدارة وللجنة المراجعة

بشكل ربع سنوي على الأقل. وجب أن يتضمن هذا التقرير تقييماً لنظام الرقابة الداخلية يف الجمعية وما انتهت إليه الوحدة أو الإدارة من نتائج ووصيات، وبيان الإجراءات التي اتخذتها كل

إدارة بشأن معاجلة نتائج ووصيات المراجعة السابقة وأي ملحوظات بشأنها لاسيما في حال عدم المعاجلة يف الوقت المناسب وداعي ذلك.

تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريراً عاماً مكتوباً وتقدمه إلى مجلس الإدارة وللجنة المراجعة بشأن عمليات المراجعة التي أجريت خلال السنة المالية ومقارنتها مع الخطة المعتمدة وتتب فيه أسباب أي

إخلال أو انحراف عن الخطة (إن وجد) خلال الربع التالي لنهاية السنة المالية المعنية.

يحدد مجلس الإدارة نطاق تقرير إدارة المراجعة الداخلية بناء على توصية لجنة المراجعة على أن يتضمن التقرير بصورة خاصة ما يلي:

إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.

تقييم تطور عوامل المخاطر يف الجمعية والأنظمة الموجودة؛ مواجهة التغيرات الجذرية أو غير المتوقعة بتقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا يف تطبيق نظام الرقابة الداخلية، أما ذلك تحديد عدد المرات التي أخطر فيها المجلس المسائل رقابية (اما في ذلك إدارة المخاطر) والطرق التي عاجل بها هذه المسائل.

أوجه الإخفاق يف تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف يف تطبيقها أو حالات الطوارئ التي أيرت أو قد تؤثر يف الأداء املاكي للجمعية، والإجراء الذي اتبعته الجمعية يف معاجلة هذا الإخفاق مد تقدير الجمعية بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها. (لاسيما المشكلات المفصح عنها يف التقارير السنوية للجمعية وبياناتها المالية).

المعلومات التي تصف عمليات إدارة المخاطر يف الجمعية.

التاريخ: / / ١٤٤٩

الموضوع: المشفوعات:



المادة العاشرة: حفظ تقارير المراجعة الداخلية:

يتعنى على الجمعية حفظ تقارير المراجعة ومستندات العمل منضمنة بموضوع ما أنجذب وما خلصت إليه من نتائج وتحصيات وما قد اختر ب شأنها.

المادة الحادية عشرة: الأحكام الختامية (النشر والنفاذ والتعديل):

تطبق هذه اللائحة ويتم الالتزام والعمل بها من قبل الجمعية اعتباراً من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة. وتنشر هذه السياسة على موقع الجمعية الكترونياً لتمكن جميع أصحاب المصالح من الطالع عليها. يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية - عند الحاجة. من قبل لجنة الرقابة الداخلية ، ويتم عرض أي تعديلات مقتضية من قبل اللجنة على مجلس الإدارة لاعتمادها.

تعد هذه السياسة مكملة لما ورد في أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية بـ المملكة العربية السعودية ولا تكون بديلاً عنها ويف حال أي تعارض بين ما ورد في اللائحة وأنظمة ولوائح الجهات التنظيمية

..... الموضوع: المشفوعات:

التاريخ: / / ١٤٤٦هـ



الاعتماد:

اعتمد مجلس الإدارة هذه اللائحة في اجتماعه (3) بتاريخ 1443/11/22هـ
الموافق 2021/8/22م.

توقيع أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	الصفة	التوقيع
فائز بن همبل فائز الدعجاني	نائب الرئيس	
جازي بن مشعن الغامدي	المشرف المالي	
مهدي بن مبشر الطالبي الغامدي	عضو	
شليويح بن فهم مسفر الغامدي	عضو	
سعيد بن حمدان مصلط الدعجاني	عضو	
حوضة بن عبد الله المسلمي	عضو	
فهد بن مدشوش مشرى الغامدي	عضو	

مبشر بن مهدي الغامدي
رئيس مجلس الإدارة

المنسوبون: المشفوعون:

التاريخ: ١٤٤٤ / /